

ان هذا الباب يعد مع الباب الثاني من أفضل ما في الكتاب من حيث كثافة المعلومات والتطورات التي يرصدها .

أما الملاحق فهي تشمل : نص صك الانتداب البريطاني على فلسطين ، المعاهدة الاردنية - البريطانية لعام ١٩٢٨ ، القانون الاساسي لشرق الاردن ، قائمة باعضاء المجالس التشريعية ثم اخيرا قائمة باسماء الوزراء ورؤساء الوزارات الاردنية . ان المحققين الاخيرين يعطيان صورة عن أسر الاعضاء الذين تعاقبوا على المجالس التشريعية ، وعن طبيعة تركيب الحكومات الاردنية . ويفيسدان من يدرس الحياة السياسية في البلاد خلال فترة ١٩٢١ - ١٩٤٧ .

ان كتاب علي محافظة ، ان من حيث مظهره ورؤيته للتاريخ ، ومن حيث نهجه لا يذهب كثيرا أبعد مما مثل كتاب « تاريخ الاردن في القرن العشرين » ، فهو أقرب الى التأريخ الرسمي ، والى السرد . والى اتخاذ مواقف تبريرية تستخدم سياسة السلطة ونهجها ، الا انه فيما عدا الابواب المشار اليها ، لا ينطوي عن اضافة جديدة على الكتب التي سبقته . وقد يكون هذا الكتاب بعبويه المنهجية ، وتصوره عن احاطة الموضوع بشمول ، موضع استغراب من مدرس في جامعة حديثة ، كالجامعة الاردنية ، وقد يكون نشر الكتاب بمساعدة من الجامعة ، ايضا موضع ذات الدهشة والاستغراب . لكن الكتاب ليس - من وجهة نظري - أكثر من مظهر لحالة موضوعية قائمة في ميادين البحث والدراسة في الاردن .

هاني حوراني

سبق ان اوردته بهذا الصدد في كتاب سابق له هو « العلاقات الاردنية - البريطانية » (بيروت ١٩٧٣) ، دونما تغيير يذكر او اضافة . أما عن الضرائب ، فقد سرد أنواع الضرائب في البلاد وطرح محطيات لا تفي القارئ بصورة واضحة عن دخل الدولة من الضرائب المحلية .

فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية ، يورد نيد قصيرة عن « الفئات الاجتماعية » في البلاد من حيث أنماط معيشتهم ، وهم الفلاحون ، وسكان المدن والبدو . وينطبق على هذا القسم ما سبق قوله عن الانتماء الاخرى (نهجا ومعلومات) ، يقول مثلا في مطلع هذا القسم ان الفلاحين يشكلون ما يزيد عن ٧٨٥٪ من مجموع السكان . لا يقول لنا متى شكلوا هذه النسبة ؟ ولا طبعا لاي تقدير او مصدر . ولا حاجة للقول ان تقديره بعيد جدا عن الحقيقة ، لا في بداية المرحلة (١٩٢١) ولا في نهايتها (١٩٤٦) . وحتى لا نظلم الكاتب ، نقر ان هذا القسم تضمن بعض المعطيات والملاحظات التي يمكن اعتبارها جديدة للقارئ العادي ، لكنها دون ما هو متاح للمؤلف في المصادر المنشورة وفي الوثائق الرسمية وغيرها والتي كانت ستعطي كتابه قيمته كمؤلف تاريخي حديث .

ان الباب الرابع والاخر من الكتاب يلاحق اوجه تطور « التعليم في عهد الامارة » ، ويشتمل على مدخل عام عن انشاء اول مجع علمي في البلاد وأعدائه والتشريعات التربوية والتعليمية وتقسيم المعارف اداريا وأنواع المدارس . ثم يستعرض نمو التعليم في المدارس الاميرية ، المدارس الخاصة والطائفية ، المهنية ، ونبذة عن البعثات التعليمية.